وأيضاً فلم يستقر في الحروف أن يكون الحرف في حين واحد يعطي أكثر من معنى واحد، إنما يعطي معنيين فصاعداً إذا كان الوقت مختلفاً ولا يوجد هذا في الأسماء.

وأما تخريج الآية ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة. . .﴾ فعلى أن تكون (آيات) توكيداً لآيات الأولى ولا يمنع الفصل من ذلك لأن التوكيد اللفظي قد يكون مفصولاً[1].

قال سيبويه: وتقول: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة.

قال الصفار: أما الرفع فلا إشكال فيه ولكن الإشكال إذا قلت: ولا بيضاء لأنه في الظاهر يكون من العطف على عاملين لأن الواو تنوب مناب (ما) و (كل) فجاء سيبويه به ليريك أنه ليس من العطف وأنه من حذف المضاف وإبقاء عمله لأن لفظه قد تقدم ومن هذا ما أنشده الفارسي:

نضـر الله أعظمـاً دفنـوهـا بسجستـان طلحـة الطلحـات

كأنه قال أعظم طلحة فكذلك يكون هذا، وكذلك قوله:

ـ أكل امرىء ونار ـ على ـ وكل نار ـ فلا تنوب الواو مناب شيئين بل

---

(1) في هذه المسألة أربعة مذاهب ذكرها أبو حيان في (التذييل والتكميل) وبسطها في البحر المحيط، وملخص هذه المسألة: من نصب آيات بالواو عطفت واختلاف على المجرور بفي قبله وهو ـ وفي خلقكم وما يبث ـ وعطف آيات على آيات. ومن رفع فكذلك والعاملان أولاهما: إن وفي وثانيهما الابتداء وفي.

وقال الزمخشري أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر واختلاف الليل والنهار والنصب في آيات وإذا رفعت والعاملان الابتداء وفي عملت الرفع للواو ليس بصحيح لأن الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل ومن منع العطف على مذهب الأخفش أضمر حرف الجر فقدر ـ وفي اختلاف ـ فالعمل للحرف مضمراً ونابت الواو مناب عامل واحد ويدل على أن في مقدرة قراءة عبد الله ـ وفي اختلاف مصرحاً.

البحر المحيط 8/43